الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة:
البث الأرضي والفضائي للقنوات التلفزية والإذاعية

تعتبر الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة المتعهد الرئيسي للبث الأرضي والفضائي للبرامج الإذاعية والتلفزيونية، إذ تمارس مهامها طبقا للقانون 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري. وتوفر الشركة الخدمات التالية:

- البث التلفزي عبر الأقمار الصناعية لسبع قنوات (SD) و(HD) بالإضافة إلى Medi1 TV (SD)، وMedi1 TV (HD) وM2TV؛
- البث الرقمي الأرضي (TNT) لثمان قنوات تتكون من ثلاث قنوات تابعة للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة تبث بجودة (SD) و(HD) بالإضافة إلىM2 TV وMedi1 TV؛
- البث الإذاعي لأربع إذاعات وطنية و11 إذاعة جهوية وبعض الإذاعات التابعة للخواص.

وقد بلغت الميزانية المخصصة لمديرية البث التابعة للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة مبلغ 80 مليون درهم في سنة 2017، مقابل 170 في سنة 2016 و60 مليون درهم في سنة 2015. أما فيما يتعلق بحجم الاستثمارات المنجزة فقد بلغ 42 مليون درهم في سنة 2017، مقابل 120 مليون درهم في سنة 2016 و78 مليون درهم في سنة 2015.

كما يبلغ عدد الموظفين التابعين لمديرية البث الإذاعي والتلفزي 185 مستخدما موزعين بين المقر الرئيسي (56 مستخدما) والمصالح الجهوية (129 مستخدما).

I. ملاحظات وتوصيات المجلس الأعلى للحسابات

أسفرت مراقبة تسيير الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة في شقها المتعلق بالبث الأرضي والفضائي للقنوات التلفزية والاذاعية، من طرف المجلس الأعلى للحسابات عن تسجيل مجموعة من الملاحظات.

أولا: التخطيط الاستراتيجي في مجال البث الإذاعي والتلفزي

1. التوجهات الاستراتيجية في مجال البث

مكنت المراقبة في هذا المجال من رصد النقائص التالية.

➢ غياب استراتيجية واضحة وموثقة

بالرغم من وجود استراتيجية وطنية للانتقال للتلفزة الرقمية الأرضية، لا تتوفر الشركة على وثيقة رسمية تحدد استراتيجيتها في مجال البث الإذاعي والتلفزي، والتي تحدد لفترة محددة الأهداف العامة. وللإشارة فإنه ينبغي أن تكون هذه الاستراتيجية متوافقة مع المبادئ التوجيهية للدولة في القطاع السمعي البصري ومصادق عليها من قبل الهيئات المختصة، ولا سيما المجلس الإداري للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة.

➢ نقائص في برمجة الاستثمارات

تضع الشركة الوطنية خطط عمل سنوية تهدف إلى توسيع تغطية البث الرقمي الأرضي (TNT) والبث الإذاعي على الموجات الطويلة الأمد بتشكيل السعة (AM) والبث الإذاعي بالتشكيل الترددي (FM)، وكذا تجديد الشبكات والمحطات المتواجدة.

إلا أن الشركة الوطنية لم تحدد مخططي العمل لسنتي 2012 و2013، وذلك راجع لاعتمادها على إعانات الدولة وغياب رؤية واضحة بالنسبة للمشاريع التي ستتم برمجتها وأيضا تمويلها. وقد انعكس هذا النقص بشكل سلبي على جودة البرمجة الميزانياتية، مما أدى إلى عرقلة إنجاز أغلبية المشاريع المدرجة في ميزانية الاستثمار والتي كانت ترحل من سنة إلى أخرى. وقد حاولت الشركة تدارك هذا النقص، بتكثيف وتيرة الاستثمارات في 2014 و2015 و2016، مما سبب تأخيرا في تنفيذ وتتبع المشاريع، لا سيما تلك المتعلقة بسنة 2014.

➢ عدم التحديد المسبق لعتبة التغطية

أنجزت الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة خلال السنوات الخمس الأخيرة مجموعة من الاستثمارات من أجل ضمان تغطية مرضية. إلا أنها لم تحدد بشكل مسبق عتبة التغطية المراد تحقيقها (عتبة الأهداف).

وللإشارة فإن عدم تحديد هذه العتبة حرم الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة من التوفر على مؤشر للأداء من شأنه أن يساعدها على عقلنة اختيار استثماراتها وإيجاد التوازن بين نسبة التغطية المراد تحقيقها والوسائل المالية والتقنية المعبئة لتحقيق هذا الهدف. وقد أثار الرئيس المدير العام للشركة الوطنية في اجتماع مجلس الإدارة المنعقد في 7 أبريل 2015، أهمية مناقشة سبل ولوج المواطنين للقنوات التلفزية عوض التركيز على ولوجهم إلى التلفزة الرقمية الأرضية، لكون 76 في المائة من السكان يستقبلون القنوات الوطنية عبر الأقمار الصناعية، وليس عن طريق اللاقط الهوائي العادي أو التلفزة الرقمية الأرضية.

➢ **ضعف التكامل بين البرمجة ومختلف أنواع البث الإذاعي والتلفزي**

تقوم مديرية البث بإعداد وتنفيذ الاستثمارات المتعلقة بالبث الإذاعي والتلفزي. غير أن اختيار الاستثمارات في هذا المجال لا يأخذ بعين الاعتبار التكامل بين مختلف أنواع البث (البث الرقمي الأرضي، والبث عبر الأقمار الصناعية، والبث الإذاعي، ...)، وكذا التطور والمستجدات التي يعرفها القطاع السمعي البصري في هذا المجال (خدمة التلفزة على المحمول، وخدمة التلفزة عبر الربط الرقمي ذي الصبيب اللاتماثلي (ADSL) والإذاعة الرقمية الأرضية...). لذلك، فإن التعامل مع نسبة التغطية على أساس كل نسق للبث على حدة، عوض الأخذ بعين الاعتبار نسبة الولوج ومدى استعمال التقنيات الحديثة لا يساعد على ترشيد الاستثمارات المنجزة.

في هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن المغرب، على غرار البلدان الأخرى، يشهد تطورا في أنواع وأشكال البث الإذاعي والتلفزي، حيث بين البحث الذي أنجزته الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات في ماي 2017، ارتفاع نسبة الأسر المجهزة بالصحون الهوائية بما إلى 84 في المائة (90 في المائة في المناطق الحضرية و72 في المائة في المناطق القروية). كما أن 68,5 في المائة من الأسر مزودة بالإنترنت، وثلثي الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 12 و65 سنة، الذين يتوفرون على هواتف محمولة، مجهزين على الأقل بهاتف ذكي.

➢ **اعتماد مؤشر نسبة التغطية على أساس عدد السكان**

يتم احتساب نسبة التغطية على أساس عدد السكان الذين يشملهم البث. إلا أن هذه الطريقة في احتساب هذا المؤشر تعتريها بعض الشوائب، على اعتبار وجود مناطق "الظل" داخل المناطق المشمولة بالتغطية وهو ما يؤدي في بعض الحالات إلى تسجيل مستويات مرتفعة لا تعكس التغطية الحقيقية.

بالمقابل، لا يتم الأخذ بعين الاعتبار التغطية الترابية على مستوى الطرق بترددات (FM) وذلك رغم أهميتها (بالنظر لعدد مستعملي الطرق). وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن المجلس الأعلى الفرنسي للاتصال السمعي البصري أعاد النظر سنة 2012 في طريقة احتساب الأسر المشمولة بشبكة (FM)، حيث أصبح المؤشر يعتمد على أربع معايير وهي: المعطيات الديموغرافية، والمعطيات الطبوغرافية، وعتبة استقبال (FM) وطريقة انتشار (FM).

➢ **تصاعد نسبة التغطية بتردد (FM)**

دعا التقرير المتعلق بتتبع عقد برنامج 2009 - 2011 بين الدولة والشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة (المعد من طرف وزارة المالية والاقتصاد في يوليوز 2012) الشركة الوطنية إلى ضرورة الحفاظ على مستوى التغطية بتردد (FM) في السنوات القادمة، وتدارس الأفق المستقبلية لقطاع البث الإذاعي، كما هو الشأن بالنسبة للإذاعة عبر الأقمار الصناعية والإذاعة الرقمية. غير أنه لوحظ أن الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة تقتصر في هذا المجال على تعزيز التغطية بتردد (FM) في مختلف المحطات التابعة لها، في غياب رؤية واضحة وموثقة لآفاق تطور قطاع البث الإذاعي، لاسيما في مجال الراديو الرقمي العالمي (DRM) والمواقع الإلكترونية

2. البث الرقمي الأرضي

عملا باتفاق جنيف لسنة 2006، المنبثق عن المؤتمر الإقليمي للاتحاد الدولي للاتصالات والذي التزمت بموجبه الدول الأعضاء ومن ضمنها المغرب بالانتقال إلى نظام البث الرقمي بنسق (UHF)، في أجل أقصاه 17 يونيو 2015 وبنسق (VHF) في أجل أقصاه 17 يونيو2020، تم تنفيذ العديد من الإجراءات على المستوى الوطني بهدف إنجاح الانتقال إلى التلفزة الرقمية الأرضية.

في هذا الصدد، عرف عدد المحطات تطورا مهما إذ ارتفع من ست (6) محطات في سنة 2006 إلى 40 محطة في سنة 2010، ثم إلى 198 محطة في سنة 2017. وبالموازاة مع ذلك، ازدادت نسبة التغطية لتصل إلى 91 في المائة. غير أنه، وبالرغم من تطور هذه النسبة، إلا أن وتيرة ولوج الأسر للتلفزة الرقمية لم تساير نفس المنحى.

3. البث الرقمي الأرضي

وتوفر الشركة الوطنية البث الإذاعي والتلفزي عبر خمسة أقمار صناعية (Hotbird - Arabasat - W7 (Eutelsat) - Intelsat Galaxy 19 – Eutelsat). في هذا الإطار، تم الوقوف على الملاحظات التالية.

➢ **ضعف التخطيط متوسط المدى لتكاليف التأجير**

بلغت التكلفة الإجمالية لاستئجار مكررات البث **(Répéteurs)** عبر الأقمار الصناعية 543 مليون درهم خلال الفترة 2012 - 2017، إذ انتقلت من 80 مليون درهم في سنة 2012 إلى 96 مليون درهم في سنة 2017. غير أن ارتفاع هذه التكاليف يتطلب وضع تخطيط وبرمجة ميزاناتية متوسطة الأجل، لضمان استمرار البث عبر الأقمار الصناعية، وتجنب خطر تعليق الخدمة بسبب التأخير في سداد مستحقات الاستئجار من طرف الشركة الوطنية..

بسبب التكلفة العالية لاستئجار مكررات البث عبر القمر الصناعي (NILESAT) (3,15 مليون درهم في السنة لكل قناة)، اختارت الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة الانتقال إلى القمر الصناعي (EUTELSAT) (بتكلفة تقارب 11 مليون درهم لحزمة يمكنها بث عشرات القنوات).

لكن عملية الانتقال، بالنسبة لبعض القنوات التابعة للشركة الوطنية، لم تتم مصاحبتها بالإجراءات الكفيلة بإنهاء البث عبر القمر الصناعي (NILESAT)، وذلك من أجل ترشيد النفقات وتجنب أداء إتاوات إيجار إضافية. فعلى سبيل المثال، لم يتم بعد فسخ الاتفاق المتعلق ببث قناة الأولى عبر (NILESAT)، كما أن فسخ الاتفاق المتعلق ببث قناة المغربية لم يتم إلا بتاريخ 30 يونيو 2017، أي بعد سنتين وخمسة أشهر من تاريخ إبرام الاتفاق مع (EUTELSAT) خلال شهر يناير 2015. وقد نتج عن هذا التأخير تحمل تكلفة إضافية قدرها 7.61 مليون درهم.

➢ **عدم تجميع المحطات الفضائية في موقع واحد**

لم يتم تجميع المحطات الفضائية التابعة للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة في مركز واحد، وهو ما يجعل من الصعب ترشيد تدبيرها من حيث المراقبة والتحكم واستهلاك الطاقة والصيانة.

في هذا الصدد، تم تركيب المحطة الفضائية (Eutelsat 7°) في مقر الشركة (دار البريهي)، ومحطة فضائية (Arabsat) في مركز زعير، فيما تم تركيب محطتي (Eutelsat 21) و(Hotbird) في مركز تمارة.

من أجل ذلك، يوصي المجلس الأعلى للحسابات بما يلي:

- **وضع استراتيجية لتطوير البث الإذاعي والتلفزي ترتكز على التطورات التكنولوجية التي يشهدها القطاع، ومشفوعة بأهداف وخطط عمل سنوية وبمؤشرات الأداء ؛**
- **العمل على تحديد عتبة التغطية بالنسبة لكل نوع من البث، مع ضمان توازن بين تمويل المشاريع وطرق البث؛**
- **إعادة النظر في معايير احتساب نسب التغطية بما يتطابق مع المعايير الدولية المعمول بها في هذا المجال؛**
- **تعزيز تغطية البث الإذاعي (FM) مع مراعاة آفاق التطور الحاصل في قطاع البث الإذاعي؛**
- **تجميع وتوحيد المواقع المخصصة للمحطات الفضائية، والعمل على ترشيد طرق استغلالها.**

ثانيا. تشغيل وتدبير البنيات التحتية للبث الإذاعي والتلفزي

1. تدبير العقارات المخصصة للبث

لضمان تغطية على نطاق واسع، تتوفر الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة على 254 محطة موزعة في مختلف أنحاء المملكة. وفي هذا الصدد، سجل المجلس الأعلى للحسابات الملاحظات التالية:

➢ **عدم استكمال عملية تسوية الوضعية العقارية للمحطات**

أسفر فحص البيانات المتوفرة لدى مديرية الشؤون القانونية مع تلك المتوفرة لدى مديرية البث عن تسجيل تضارب بين البيانات المتعلقة بعدد المواقع، إذ تشير بيانات مديرية البث إلى وجود 254 محطة من مختلف الأصناف، في حين تشير الوضعية المتوفرة لدى مديرية الشؤون القانونية إلى وجود 188 محطة.

تعود هذه الوضعية إلى بعض الأراضي تم وضعها من قبل مالكيها، ولا سيما الجماعات الترابية، تحت تصرف الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة في غياب أية وثيقة تبرر الوضعية القانونية لهذا الاستغلال.

➢ **عدم ضبط الوضعية العقارية لعدد من المحطات**

بالاعتماد على تحليل عينة مكونة من 188 محطة مستخرجة من معطيات مديرية الشؤون القانونية، تبين عدم ضبط الوضعية العقارية للتجهيزات والمحطات التابعة للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة. في هذا الصدد، لوحظ أن 48 في المائة من المحطات توجد في حالة "وضع رهن الإشارة" (91 محطة)، و28 في المائة من المحطات لا تتوفر على

وثائق تبرر وضعها القانوني (52 محطة)، و14 في المائة من المحطات تم تحويلها إلى الشركة بأمر أو قرار لوزير المالية (27 محطة).

للإشارة، فإن عددا مهما من المحطات التي توجد في حالة "وضع رهن الإشارة" لا تتوفر بدورها على وثائق تثبت وضعيتها القانونية.

في المقابل، تتضمن وضعية الوعاء العقاري المتوفرة لدى مديرية الشؤون القانونية بالشركة بعض الأراضي المستغلة "كمراكز للبث" بالرغم من أن هذه المراكز لم تعد تستغل.

➢ **وضع المحطات المستغلة من طرف SOREAD-2M رهن إشارة الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة**

في إطار عملية توفير التلفزة الرقمية الأرضية، وضعت شركة SOREAD-2M رهن إشارة الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة 36 محطة قصد الاستغلال. وتوجد هذه المحطات إما في ملكية SOREAD-2M (كموقع أحفير وموقع تنالت) أو في ملكية بعض الجماعات الترابية (كموقع إيتزر وموقع مريرت) أومكتراة (كموقع أزيلال).

وقد نصت الاتفاقية الموقعة بتاريخ 2007/08/22 بين الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وSOREAD-2M، على عقد شراكات وتنسيق بين الشركتين، لكن بصفة عامة وشمولية، حيث لم يتم تحديد المحطات المعنية. في هذا الصدد، تبين أن عملية تسليم واستغلال هذه المواقع تمت بشكل مباشر وفي غياب أية وثيقة تبين وضعيتها القانونية، الأمر الذي حال دون معرفة مفصلة لخصائص كل محطة، لاسيما: حدودها، ومساحاتها، وشكل الاستغلال.

فعلى سبيل المثال، تضمن المشروع الأولي المتعلق بنقل استغلال هذه المحطات من SOREAD-2M إلى الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة 59 محطة، في حين تشير الوضعية الحالية إلى 36 محطة.

من جانب آخر، تبين أن عملية "الوضع رهن إشارة" من قبل SOREAD-2M لفائدة الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة لم تكن موضوع اتفاقيات تنظيمية مصادق عليها من طرف المجلس الإداري، وهو ما يخالف القانون رقم 17.95 المتعلق بالشركات المساهمة كما تم تعديله وتتميمه، ولا سيما المادة 56 منه.

➢ **قصور في تدبير المواقع المتخلي عنها**

لم يتم تعزيز وضعية وقف استغلال عدد من المواقع من قبل الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة بمحاضر منجزة من طرف مديرية البث، وذلك من أجل تمكين مديرية الشؤون القانونية من حسن تدبير الوضعية القانونية للمواقع. نذكر على سبيل المثال المواقع المتواجدة بالسهول، والصخور السوداء، وتارودانت، وجبل ارتم، وتلوات، وتكمونت 2 والحمام.

2. تدبير مشاريع بناء وتهيئة مواقع البث التلفزي والإذاعي

أنجزت الشركة الوطنية العديد من المشاريع المتعلقة بتهيئة، وبناء وتوسيع المواقع المخصصة لخدمات البث، فضلا عن إنجاز عدد من المشاريع المتعلقة باقتناء وتركيب الأبراج الحاملة للأجهزة والأسلاك.

في هذا السياق، تم سجيل الملاحظات التالية:

➢ **تعثر المشاريع المتعلقة بالبنيات التحتية لخدمة البث لعدم توفير الوعاء العقاري الملائم**

عرفت العديد من المشاريع المتعلقة بالبنيات التحتية لخدمة البث، الملتزم بها من طرف الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة منذ سنة 2010، صعوبات وتأخيرا في التنفيذ وذلك بسبب عدم توفر العقارات أو عدم ملاءمتها لإيواء المعدات والأجهزة اللازمة للبث. وقد أدت هذه الوضعية في العديد من الحالات إلى تأجيل الآجال المبرمجة مسبقا لتشغيل المواقع المعنية.

يتعلق الأمر على سبيل المثال مشروع "توريد وتركيب وتشغيل المرسلات وثلاثي الأنظمة وأنظمة استقبال الأقمار الصناعية" (الصفقة رقم 36/SNRT/2014). فقد شهد هذا المشروع عدة توقفات في انتظار إيجاد وعاء عقاري كفيل باحتضان هذه المعدات. من بين المحطات المعنية: أورير وأركانة وبني بونصار ورأس العين وتغازوت، وزاوية سيدي حمزة. وقد قامت الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، بالنظر إلى عدم توفر البنى التحتية، باستلام المعدات، في انتظار تركيبها وتهيئة المحلات المحضنة، وهو ما لا يتيح تركيب وتشغيل المعدات وفقا لما هو متفق عليه في دفاتر الشروط الخاصة بالصفقات المعنية.

➢ **اللجوء المحدود لخدمات المهندسين المعماريين ومكاتب المراقبة والتتبع**

لا تلجأ الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة في معظم الأحيان لخدمات المهندسين المعماريين من أجل إنجاز مشاريع بناء وتهيئة المحطات بما يوافقً القواعد الجاري بها العمل. وكمثال على ذلك، مشروع بناء خمسة مباني بالإضافة إلى تهيئة عدد من المواقع (الصفقة رقم 49/SNRT/2016) وبناء مخزن في المحطة المتواجدة بمدينة تمارة (الصفقة رقم 14/SNRT/2016).

ومن ناحية أخرى، تبين أن بعض المشاريع لم تنفذ داخل الآجال المبرمجة بسبب نقائص مرتبطة بمرحلة الإعداد، حيث لم يتم تعيين مكتب للدراسات التقنية إلا بعد الشروع في إنجاز الأشغال. على سبيل المثال، أشغال تهيئة وصيانة مراكز الاستقبال (الصفقات رقم 47/SNRT/2016 بمبلغ 3,8 مليون درهم، و44/SNRT/2016 بمبلغ 5 مليون درهم، و46/SNRT/2016 بمبلغ 3,5 مليون درهم)، والتي شهدت توقفات بعد الشروع في تنفيذها، في انتظار تعيين مكتب للدراسات التقنية مكلف بتتبع ومراقبة إنجاز الأشغال.

➢ **صعوبات متعلقة بمنح رخص البناء**

قامت الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة بالشروع في أشغال البناء والتهيئة لبعض المشاريع دون الحصول على رخص البناء. وكمثال على ذلك، أشغال تهيئة موقع أكادير أوفلا الذي توقف بسبب تدخل مصالح الجماعة الترابية المعنية لعدم حصول الشركة الوطنية على رخصة البناء، خاصة وأن الموقع يدخل في خانة المواقع التاريخية.

نفس الأمر بالنسبة لأشغال تهيئة وصيانة مراكز البث في منطقة المهدية (القنيطرة) والنقوب (شفشاون) وزرهون (مكناس) (الصفقة 46/SNRT/2016)، والذي طلب المقاول وقف أشغاله ريثما يتم الحصول على رخصة البناء (رسالة بتاريخ 2016/12/26).

➢ **عدم تسييج العديد من المحطات وصعوبة حراستها**

وفقا لبيانات أعدتها الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، يصل عدد المواقع غير المسيجة 61 موقعًا. وفي هذا الصدد، ينبغي التذكير بأن عدم تسييج المحطات يعرضها والمعدات التي تضمها لمخاطر الإهمال والتخريب، وكذا اندلاع نزاعات بسبب ترامي السكان المجاورين. تجدر الإشارة كذلك إلى أن الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة تواجه صعوبات في توفير الحراسة للمحطات بسبب ارتفاع عددها.

➢ **نقائص مرتبطة بمرحلة الإعداد للصفقات**

تم إلغاء أو رفض أشغال بناء وتهيئة بعض المواقع، خلال مرحلة المصادقة أو بعد الشروع في الأشغال. على سبيل المثال أشغال بناء وتهيئة محطات توزيع الطاقة ذات الجهد المنخفض المنجزة من قبل المصلحة الجهوية في إطار الصفقة رقم 49/SNRT/2016 (الحصة رقم 6)، بمبلغ 4,51 مليون درهم. فقد شهد هذا المشروع تغييرا في عدد المحطات المتعاقد بشأنها بعد المصادقة على الصفقة، حيث كان مقررا تهيئة 37 محطة وبناء خمس محطات. لكن بعد الشروع في تنفيذ الصفقة، تم تقليص عدد المحطات المزمع تهيئتها إلى 30 محطة والمحطات المزمع بناؤها إلى واحدة. وتعود هذه الوضعية إلى الأسباب التالية:

- برمجة أشغال التهيئة داخل مواقع تم التخلي عنها (كمحطة تارودانت)؛
- عدم الحصول على التراخيص قبل الشروع في الأشغال (كمحطة الشرف بطنجة)؛
- تعويض أشغال التهيئة بأشغال البناء (محطتي تمنار وإميدر)؛

في هذا الصدد، ينبغي التأكيد بأن النقائص المرتبطة بمرحلة الإعداد لإنجاز الصفقات لها تأثير سلبي على تنفيذ المشاريع داخل الآجال المبرمجة وتنعكس سلبا على تنفيذ مشاريع تركيب وتشغيل المعدات والأجهزة. كما تؤثر هذه النقائص على قواعد المنافسة والشفافية، لأن التغييرات التي يتم إجراؤها بعد المصادقة على الصفقات (سواء أكانت تخفيضات أو زيادة في حجم الأشغال) من شأنها أن تؤثر على توازن هذه الصفقات.

➢ **نقائص على مستوى الضمانات المتعلقة بتنفيذ الأشغال**

أبرمت الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة سنة 2010 صفقة توريد وتركيب برجين مخصصين للأسلاك ومعدات البث في محطتي إزفت وفوكو (الصفقة 63/SNRT/2009) بمبلغ 7,19 مليون درهم (633.936 يورو). وقد أدت الشركة الوطنية للمورد مبلغ 4,30 مليون درهم (389.818 يورو) من خلال خط اعتماد بنكي بتاريخ 04 نونبر 2010.

غير أن هذا المشروع شهد توقفا ناتجا عن عيوب كانت موضوع تقرير للمختبر العمومي للتجارب والدراسات خلال سنتي 2014 و2015، من قبيل: " عدم تتوافق الأسلاك لكناش الشروط الخاصة، ووجود عيوب في الصباغة المكونة لطبقة العزل على مستوى البرج الحامل للأسلاك". ورغم أن الأشغال لم يتم استكمالها من قبل نائل الصفقة، إلا أن الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة لم تتخذ أي إجراء قصد تصحيح هذه الوضعية، لاسيما في ظل عدم التنصيص في الصفقة على المقتضيات المتعلقة بتقديم الضمان المؤقت أو النهائي للصفقة. كما لم تقم الشركة الوطنية بتبليغ قرار الإعذار (بتاريخ 15 مارس 2015) وإشعار المقاول بفسخ الصفقة (3 نوفمبر 2015) إلا بعد مضي أزيد من سنتين من تاريخ إعداد أول تقرير للمختبر العمومي للتجارب والدراسات. ولم يتم اتخاذ أي إجراء قسري ضد المقاول.

3. تدبير التزويد بالكهرباء من أجل تشغيل محطات البث

يتطلب تشغيل معدات البث تزويد محطات البث بالكهرباء. وفي هذا الإطار، تم الوقوف على عدة صعوبات، سواء خلال مرحلة انطلاق المشروع أو أثناء تشغيل المعدات، وهو ما أدى إلى تمديد آجال الإنجاز المقررة وكذا انقطاعات متكررة للكهرباء.

➢ **مشاكل مرتبطة بربط المحطات بالكهرباء**

واجهت الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة عدة مشاكل مرتبطة بربط بعض محطاتها بالكهرباء. فقد تعذر تشغيل بعض المحطات داخل الآجال المقررة، لاسيما تلك الموجودة في مناطق بعيدة أو معزولة، وذلك بسبب صعوبة ربطها بشبكة الكهرباء.

كما لم يتم ربط بعض المحطات الأخرى بالكهرباء نظرا لكون المكتب الوطني للماء والكهرباء يشترط تركيب عدادات مزودة بطاقات ذات الدفع المسبق. غير أن طبيعة هذه العدادات غير ملائمة لهذه المحطات غير المحروسة، والتي توجد في مناطق بعيدة ومعزولة. على سبيل المثال المحطات المتواجدة في المجال الترابي لطاطا والرشيدية وأزيلال. هذه الوضعية أدت إلى تسجيل تأخر في تركيب المعدات داخل الآجال المتفق عليها.

➢ **تراكم الفواتير غير المؤداة وانقطاع التيار الكهربائي**

تعرضت عدة محطات تابعة للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة لانقطاعات في الكهرباء بسبب عدم دفع الفواتير المستحقة لفائدة المكتب الوطني للماء والكهرباء. وقد بلغ مبلغ الفواتير غير المسددة خلال الفترة 2008 - 2016 حوالي 3,81 مليون درهم (إلى غاية 2016/04/19).

ويرجع تراكم المبالغ غير المسددة إلى صعوبة تتبع الفواتير من طرف مصالح مديرية البث (بالنظر للعدد الكبير للمحطات، مع إصدار الفواتير بصفة شهرية، وللتبليغ غير المنتظم للفواتير، إلخ)، بالإضافة إلى غياب التنسيق بين المديريات التابعة للشركة الوطنية (مديرية البث ومديرية الصفقات ومديرية الشؤون المالية).

4. تدبير مشاريع توريد وتركيب وتشغيل المعدات وأجهزة البث

أنجزت الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة عدة مشاريع تتعلق بتركيب وتشغيل المعدات اللازمة لبث البرامج، مثل أجهزة الإرسال، وأنظمة الاستقبال عبر الأقمار الصناعية، وأطباق الأقمار الصناعية، إلخ. غير أن إنجاز هذه المشاريع أثار الملاحظات التالية:

➢ **تأخر ملحوظ في إنجاز صفقات المعدات**

يستلزم إنجاز مشاريع توريد وتركيب وتشغيل المعدات وأجهزة البث التوفر على وعاء عقاري وإنجاز البنى التحتية وربطها بشبكة الكهرباء. غير أن المشاكل المرتبطة بتوفير هذه الشروط المسبقة تنعكس بشكل كبير على الآجال المحددة لتشغيل المعدات والأجهزة.

في هذا الصدد، تبين أن الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة لم تستطع إنجاز هذه المشاريع داخل الآجال المقررة نظرا لغياب مقاربة مندمجة في تدبير مشاريعها (اختيار الموقع والبنية التحتية والطاقة والمعدات). وعلى سبيل المثال، الصفقة المتعلقة "بتوريد وتركيب وتشغيل مرسلات وثنائي التجميع" (51/SNRT/2011) والتي تم الالتزام بإنجازها في 2011، داخل أجل أقصاه 8 أشهر. غير التسلم المؤقت لهذه الصفقة لم يتم إلا بتاريخ 24 ماي 2015، إذ عرفت صعوبات متعلقة بالحصول على الترددات وكذا توفير البنى التحتية في محطات القصيبة وطنجة وزاوية الشيخ. في نفس السياق، عرفت الأشغال المتعلقة بصفقتي توريد وتركيب صحون هوائية ومعداتها (30/SNRT/2014 و29/SNRT/2014) تعثرا وتأخرا ناتج عن غياب البنى التحتية وغياب الدقة في تحديد الأماكن موضوع التركيب.

➢ **تغيير مواقع تركيب التجهيزات**

كشف تحليل عينة من الصفقات عن تغيير العديد من المواقع المبرمجة لتركيب التجهيزات المقتناة، حيث تم نقل العديد من المعدات إلى مواقع أخرى غير تلك التي كانت مقررة في الصفقات. فعلى سبيل المثال، تم تحويل المعدات المقتناة في إطار الصفقتين رقم 36/SNRT/2014 و23/SNRT/2014 إلى خمس مواقع غير مبرمجة في الصفقة الأولى وسبعة مواقع غير مبرمجة في الصفقة الثانية.

وقد نتج عن هذه الوضعية تمديد آجال تنفيذ الصفقات، علاوة على أداء تكاليف إضافية مرتبطة بتوفير ترددات جديدة للتشغيل، وتخزين المعدات غير المركبة ومصاريف النقل إلى المواقع جديدة.

في نفس السياق، تم تحويل المعدات المقتناة بموجب الصفقة رقم 25/SNRT/2014، المتعلقة "بتوريد وتشغيل أنظمة هوائية للإرسال (TV/UHF) مع لوازمها بالنسبة ل 34 محطة "، إلى 14 موقع غير مقرر في إطار الصفقة.

➢ **داء إتاوات عن استغلال ترددات خاصة بمحطات غير مستغلة**

من أجل نقل وتوزيع وبث البرامج السمعية والبصرية، تستخدم الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة ترددات راديو كهربائية بترخيص من الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري (وبتنسيق مع الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات)، وذلك مقابل أداء إتاوات عن استغلالها.

غير أن مقارنة البيانات المتعلقة بالإتاوات المؤدات لفائدة الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري بينت استمرار الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة في أداء إتاوات مقابل استغلال ترددات تخص مواقع تم التخلي عنها، دون أن تقوم بطلب

فسخ الاتفاقيات المبرم بشأنها. وقد بلغ مبلغ الإتاوات المفوترة في غياب أي استغلال حوالي 543.169,40 درهم إلى غاية نهاية 2017 (مبلغ محتسب على أساس عينة).

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة لا تقوم بإشعار الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري بالتغييرات التي تقدم عليها بالموازاة مع طلبها الترخيص باستغلال ترددات جديدة (بسبب التغيير أو التخلي عن مواقع البث، الزيادة أو النقص في قوة التردد، تغيير اتجاه الصحن الهوائي).

➢ مشاكل مرتبطة بخدمة التسيير عن بعد (télégestion)

أبرمت الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة الصفقة رقم 77/SNRT/2011 بمبلغ 2,99 مليون درهم لتوريد وتركيب وتشغيل تطبيق يخص الإدارة عن بعد للمعدات بين مقر الشركة والمحطات الرئيسية (11 موقعًا).

إلا أن الشركة لم تتمكن من تحقيق الأهداف المتوخاة من المشروع المذكور، إذ على الرغم من تثبيت الخوادم المعلوماتية في المحطات، إلا أنها لم تتمكن من الاتصال بالخادم المركزي المثبت في مقر مديرية البث في الرباط، وذلك راجع إلى صعوبات تقنية مرتبطة بالاتصال بين المواقع (الحزم اللاسلكية الهرتزية "FH").

تجدر الإشارة إلى أن هذا المشروع كان موضوع أداء كشفي حساب في سنة 2013 بمبلغ إجمالي قدره 2,4 مليون درهم. وبالرغم من عدم قيام الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة بالتسلم المؤقت للصفقة، إلا أنها لم تنجز أي تقرير من أجل تشخيص المشاكل المتعلقة بتنفيذها.

➢ غياب مخطط مديري للصيانة

لا تتوفر الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة على مخطط مديري للصيانة من أجل التصدي لمخاطر تهالك وشيخوخة التجهيزات والمعدات المستعملة في خدمة البث الإذاعي والتلفزي، كما لم تقم بوضع برامج للصيانة موافقة لسياسة البث من أجل ترشيد تدخلاتها ((العلاجية منها أو الوقائية). تجدر الإشارة إلى أن تدخلات التقنيين تهم فقط الصيانة العلاجية.

➢ عدم تتبع مصير المعدات المتلاشية والمسحوبة

لا تتوفر الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة على مساطر تتيح لها تتبع مصير المعدات المتلاشية والمسحوبة. في هذا الصدد، تم تنفيذ العديد من عمليات تفكيك المعدات والتجهيزات، مثل الهوائيات والأبراج الحاملة للأسلاك والمعدات والألواح الهوائية (غالبا بواسطة سندات الطلب)، لكن من دون الاحتفاظ بالوثائق الكفيلة بتبرير مصير هذه المعدات المسحوبة. نفس الملاحظة تهم مصير معدات المواقع المتخلي عنها.

تبعا لما سبق، يوصي المجلس الأعلى للحسابات بما يلي:

- **العمل على تسوية الوضعية العقارية لمحطات البث الإذاعي والتلفزي، وتحسين مستوى التنسيق بين مختلف المديريات، لتجنب التباين بين البيانات الخاصة بوضعية المحطات؛**
- **اعتماد مقاربة مندمجة في تدبير المشاريع، قصد التصدي للمعيقات المرتبطة بتعبئة العقار والحصول على رخص البناء؛**
- **الحرص على تتبع استهلاك الكهرباء في محطات البث الإذاعي والتلفزي، والعمل على تسوية فواتير الكهرباء غير المسددة؛**
- **إعداد مخطط مديري للصيانة يهم التجهيزات والمعدات المستعملة في البث الإذاعي والتلفزي، ووضع آليات تمكن من تدبير وتتبع المعدات والتجهيزات المسحوبة.**

II. جواب الرئيس المدير العام للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة المغربية

(نص الجواب كما ورد)

أولا. التخطيط الاستراتيجي في مجال البث الإذاعي والتلفزي

1. التوجهات الاستراتيجية في مجال البث

➢ **غياب استراتيجية واضحة وموثقة**

تعد مديرية البث مخططا استراتيجيا للبث الإذاعي والتلفزي يوافق عليه داخليا من طرف السيد الرئيس المدير العام للشركة وذلك في جميع المحاور كالتالي: البث الرقمي الارضي، البث الإذاعي (AM وFM)، البث عبر القمر الاصطناعي بالنسبة لباقي القارات DTH وفي إطار المساهمة التلفزية والإذاعية.

في إطار استراتيجية تمديد البث الرقمي الأرضي، أبرمت اتفاقية تنسيق وشراكة بين الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وصورياد 2M خصت مجموعة من المحاور منها تبادل وسائل البث الرقمي الأرضي.

وجب التذكير ان استراتيجية اعتماد البث الرقمي الأرضي ترتكز على نقطتين أساسيتين:

1. تغطية اكراهات المرفق العام كما هو محدد في القانون رقم 03 77: تمكين كافة شرائح المجتمع من ولوج الخدمات التي تبثها الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة،
2. اعتماد تمدد ينطلق من الجهات الأكثر كثافة سكانية الى تلك الأقل كثافة لضمان نسبة تغطية توازي المبالغ المستثمرة.

➢ **نقائص في برمجة الاستثمارات**

وجب التذكير ان التخطيط متوسط المدى لتكاليف التأجير استحال القيام به في سياق عرف عدم استقرار الميزانية نظرا لعدم توصل الشركة بمستحقاته الواردة من صندوق النهوض بالمشهد السمعي البصري.

➢ **عدم التحديد المسبق لعتبة التغطية**

تجدر الإشارة إلى أن هدف الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة هي التغطية شبه الكلية بالبث الرقمي الأرضي وFM. لكن المشكل الأساسي الذي اعترض هذا الهدف هو عدم توفر العقار اللازم لإحداث محطات البث الإذاعي والتلفزي لتغطية شبه كلية. وبلغت نسبة التغطية بالنسبة للبث الرقمي الأرضي 91 في المائة في حين بلغت هذه النسبة 90 في المائة بالنسبة لFM.

ويهدف النقاش المثار مناشدة السلطات العمومية قصد التفكير في تحديد السقف الاعلى المراد تحقيقه، حيث تبقى الشبكة الأرضية مسألة متعلقة بالسيادة.

➢ **ضعف الارتباط بين البرمجة ومختلف أنواع البث الإذاعي والتلفزي**

طبقا لدفتر تحملاتها ولتحقيق أهدافها، تضمن الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة البث بكافة الوسائل التكنولوجية الممكنة من أجل بلوغ عتبة تغطية تصل إلى 100 في المائة.

تستغل الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة مختلف أنواع البث (WEB, FM, DTH, TNT). وللإشارة فإن تقنية IPTV مرتبطة بمدى التغطية الموفرة من طرف متعهدي المواصلات بالمغرب.

➢ **اعتماد مؤشر نسبة التغطية على أساس عدد السكان**

تحدد مديرية البث عتبة التغطية بمنهجيتين: المنهجية الأولى نظرية والمنهجية الثانية عملية بواسطة حملات القياس الميدانية لتأكيد نتائج المنهجية النظرية.

وترتكز هذه الأخيرة على نظام معلوماتي Chirplus تم اقتناؤه والذي يأخذ بعين الاعتبار المعايير الأربعة التالية:

- المعطيات الديموغرافية: المعطيات القانونية لإحصائيات 2014
- المعطيات الطبوغرافية: نموذج رقمي بسلم 500 م
- عتبة الاستقبال FM : 54dBµV/m à 10m du sol
- نموذج الانتشار FM: نموذج إحصاء 1546 من توصية الاتحاد الدولي للاتصال على مجموع مسافة البث والاستقبال. وبالتالي فان نسبة التغطية المحددة من الناحية النظرية ل FM مطابقة.

➢ **تصاعد نسبة التغطية بتردد (FM)**

لا تستقبل مجموعة أجهزة الاستقبال الإذاعي الموجودة بالمغرب سوى تكنولوجية التردد FM. علما ان كل أجهزة الإرسال الإذاعية AM هي جاهزة للبث بتكنولوجية DRM منذ سنة 2004 على أن تسمح أجهزة الاستقبال الإذاعي الحالية البث بها.

جميع قنوات الإذاعة، أربع برامج وطنية و11 برنامج جهوي، متواجدة عبر الأنترنت والأقمار الصناعية.

تعمل الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة جاهدة على تقوية التغطية FM عبر توسيع الشبكة بإدماج برامج المحطات الجهوية وبرامج أخبار السير والمتوقع الشروع في استغلالها سنة 2019.

هذا البرنامج يسمح للمستمعين بتلقي الأخبار الخاصة بالسير الطرقي.

2. البث الرقمي الأرضي

الانتقال من البث التناظري تم في 17 يونيو 2015 بدون تأخير باستثناء بعض المحطات المزمع الانتقال النهائي من البث التناظري عبر VHF في 17 يونيو 2020 تنفيذا للنصوص ذات الصلة.

وسيظهر التأثير فقط على مستوى الطاقة وإتاوة استعمال الترددات. وتتواجد أجهزت الإرسال والبث التلفزي التناظري أصلا في محطات الإرسال للبث الرقمي الأرضي و FM.

➢ **ضعف التخطيط متوسط المدى لتكاليف التأجير**

وجب التذكير أن التخطيط متوسط المدى لتكاليف التأجير استحال القيام به في سياق عرف عدم استقرار الميزانية نظرا لعدم توصل الشركة بمستحقات الواردة من صندوق النهوض بالمشهد السمعي البصري.

➢ **التأخر في فسخ عقود استئجار NILESAT**

بالنظر الى الأهمية الاستراتيجية للقناتين الأولى والمغربية، فقد تم الاحتفاظ ببثهما لأجل الحفاظ على أكبر نسبة من المشاهدة.

➢ **عدم تجميع المحطات الفضائية في موقع واحد**

من الضروري امتلاك عدة محطات للبث تستلزم عدم تواجدها في نفس الموقع الجغرافي، وذلك بمنطق تأمين استمرارية البث.

ثانيا. تشغيل وتدبير البنيات التحتية للبث الإذاعي والتلفزي

1. تدبير العقارات المخصصة للبث

➢ **عدم استكمال عملية التسوية العقارية للمحطات**

تم إطلاق عملية تحديد وضعية الرصيد العقاري التي تدار من طرف مديرية الشؤون القانونية للشركة والتي لا زالت سارية وهو ما يفسر الفرق الموجود في عدد المحطات بين المديريتين.

وهذا وسيتم إخبار المجلس الاعلى للحسابات بالوضعية النهائية للرصيد العقاري للشركة بعد الإنهاء منها والموافقة عليها.

تحت ضغط هاجس تمديد تغطية البث الرقمي الارضي (TNT/FM) فان الشركة تستغل الممتلكات الموضوعة رهن اشارتها من طرف السلطات المحلية عن طريق محاضر تبرم مع الجماعات المحلية أو رخص احتلال مؤقت مع المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر او الدولة (الملك الخاص).

➢ **عدم ضبط الوضعية العقارية لعدد من المحطات**

ان مجموعة من المحطات وضعت رهن اشارة الشركة (الإذاعة والتلفزة المغربية سابقا) من طرف وزارة الداخلية والسلطات المحلية مقابل تثبيت تجهيزات البث. وعملية تصفية هذه العقارات مع باقي ممتلكات الشركة لازالت جارية

➢ **نقائص على مستوى وضع المحطات المستغلة من طرف SOREAD-2M رهن إشارة الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة**

الاتفاقية المبرمة بين الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وصورياد 2M تنص على الاستغلال المتبادل للبنية التحتية وليس تسليمها. وتغطي محطات الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة 23 موقعا.

➢ **قصور في تدبير المواقع المتخلى عنها**

موقع سيدي احمد بن رحال هو محطة FH وهو يشتغل حاليا.

موقع جبل بوهلال المسمى وزان داخل في الخدمة وهو مركز إرسال TV/FM لتغطية مدينة وزان ونواحيها.

المحل المسمى تارودانت لتغطية مدينة تارودانت بالبث التناظري مؤقتا. هذا المقر وضع رهن إشارة العمالة بعد إحداث وتشغيل موقع تزمورت (عمالة تارودانت).

موقع جبل الرثم، تلوات تاكموت 2، والحمام، مواقع تم احداثها للعب دور المرسل التلفزي التناظري تابع لمحطات تلفزية تناظرية اخرى مثل محطة فم زكيد.

تم الاستغناء عن هذه المحطات بعد العمل بالاستقبال عبر القمر الاصطناعي.

2. تدبير مشاريع بناء وتهيئة مواقع البث التلفزي والإذاعي

➢ تعثر المشاريع المتعلقة بالبنيات التحتية لخدمة البث لعدم توفير الوعاء العقاري الملائم

علاقة بتنفيذ الصفقة رقم 36/SNRT/2014، فمن المناسب التذكير بما يلي:

من خلال الاتفاقية فإن الانتقال إلى البث الرقمي الارضي استهدف كل محطات الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة والشركة صورياد 2M للبث التلفزي التناظري في التردد UHF.

المواقع الستة (06) أورير، أركانة، بني بونصر، رأس العين، زاوية سيدي حمزة، وتاغازوت تعد جزءا من محطات 2M التي تبث في التردد UHF التناظري.

عند تنفيذ الصفقة، وقفت الشركة الوطنية على عدم مطابقة هذه المحلات المركبة للقواعد الفنية.

تم التسليم المؤقت في 7 يناير 2016، كميا ونوعيا (مقاييس تقنية) بالمصالح الجهوية في انتظار إحداث وتهيئة المحطات (تم إنجاز المشروع)

التركيب والوضع في الخدمة تبقى دائما على ضمانة المزود أو المورد طبقا لدفتر الشروط الخاصة.

➢ اللجوء المحدود لخدمات المهندسين المعماريين ومكاتب المراقبة والتتبع

لا تلجأ الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة لخدمات المهندسين المعماريين إلا في المنشآت الكبرى دون أشغال التهيئة.

فيما يتعلق بالصفقة رقم SNRT/201649/ فهي تخص عملية التهيئة ل 37 موقع بمساحة لا تتجاوز (06 X 04) م^2 تهم الطلاء والصباغة والنجارة والكهربة، ومن جهة أخرى فإن الصفقة تنص كذلك على بناء خمس (05) محلات مساحتها (08 X 05) م^2 تهدف منها الشركة التمكن من تصميم نموذجي يستجيب لحاجيات البث التلفزي المتبنى مند سنة 2007 لتبسيط الموارد.

وتنص الصفقة على إغلاق هذه المحلات ولم تنص على أي تصميم لها مادامت تتواجد خارج مدار المدن والجماعات.

الشركة عينت مكتب للدراسات بعد طلب عروض الأثمان وقبل الموافقة على الصفقة. إلا أن قلة الموارد البشرية والإكراهات المسطرية تبرر الفرق الملاحظ.

➢ صعوبات متعلقة بمنح رخص البناء

بالنسبة للمواقع الكائنة خارج المدار الحضري فإن رخص البناء او التهيئة غير ضرورية أو مطلوبة. أما داخل المدار الحضري فإنها تكون إلزامية وهذا الشرط موثق في دفتر الشروط الخاصة.

الصفقة المعنية تتعلق فقط بالتوسيع والتسييج إلا أنها لم تنفذ لعدم الحصول على الرخصة من السلطة المحلية، واحترمت الشركة شروط العقد المبرم مع الاحباس في الموضوع.

المشاكل المثارة في إطار سياسة التوظيف حدت من عدد المناصب الشاغرة بسبب الوفاة، الاستقالة، التقاعد، كل ذلك أثر على إمكانية سد الخصاص في الموارد البشرية وخاصة في مجال الأشغال المدنية.

وبالتالي يعزى التأخر في تقدم الأشغال الى مساطر تعيين مكاتب الدراسات التقنية التي تؤمن تتبع ومراقبة الأشغال ضمانا لحسن التنفيذ.

➢ عدم تسييج العديد من المحطات وصعوبة حراستها

الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة مصممة على تسييج مجموع المواقع والأخذ بعين الاعتبار نتائج مهمة المراقبة. وعلى هذا الأساس لابد من التذكير أن هذه الاشغال بدأت مند سنة 2016 وأن الشطر المتبقي من المشروع في طور الانطلاق.

➢ نقائص مرتبطة بمرحلة الإعداد للصفقات

بخصوص الصفقة رقم 49/SNRT/2016 فإن الأمر لا يتعلق بتغيير موضوع الصفقة ولكن التقليص من كتلة الأشغال مادام جدول الأسعار تحدده طبيعة الأعمال وليس حسب كل موقع، وبالتالي لم يطرأ أي تغيير على الصفقة.

الصفقة موضوعها أشغال التهيئة والصيانة لمحطات البث التلفزي ذات القوة القليلة (المصلحة الجهوية). وتمت الموافقة على هذه الصفقة في 4 يناير 2017.

والهدف من تهيئة المواقع ذات القوة القليلة هو تفادي اللجوء المفاجئ لسندات الطلب مادام أن هذه المواقع لم تتم تهيئتها قط في حين أنها مجهزة بمعدات إرسال جديدة للبث TNT أو FM والحفاظ على الممتلكات في حالة جيدة.

عكس ذلك وبعد الإخطار بالأمر ببدء الخدمة فان عدد المواقع تقلص الى 30 موقعا من أجل التهيئة بدل 37 موقا وبالتالي بناء موقع واحد مكان 5 مواقع.

هذا التقليص تم الاستناد فيه على مقتضيات الفصل 58 و59 من CCAG-T دفتر الشروط الإدارية العامة المطبق على صفقات الأشغال الذي يسمح بتقليص كتلة الاشغال.

إضافة إلى ذلك يجدر التدقيق أن أسباب عدم تهيئة أو إحداث بعض المواقع كما هي محددة بالصفقة المذكورة هي كالتالي:

- الدراسة الأساسية أنجزت على قاعدة معرفة الحاجيات اللازمة للمصالح الجهوية على اعتبار توزيع المواقع على كافة التراب الوطني ويتم تحديد المواقع القابلة للتهيئة من طرف المسؤولين على البث.
- للحفاظ على تجهيزات المركز ومعالجة الحالات غير المتوقعة أو الحاجيات المستعجلة، تم تركيب ملاجئ Shelters بالمراكز (اسكال، اسود، وقلعة مكونة)
- بناء مركز شرف وكويكو مرتبط بالحصول على ترخيص بذلك من الشركة صورياد وثانيا ترخيص من مالك العقار.

وفيما يخص الموقع تارودانت فمقترح تهيئته حتى قبل قرار تسلم المحل من العمالة.

وللإشارة فإن استخدام سندات الطلب تم حتى قبل الموافقة على الصفقة وأن الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة لم تكن على علم مسبقا بالظروف المذكورة اعلاه عند إعداد دفتر الشروط الخاصة.

➢ **نقائص على مستوى الضمانات المتعلقة بتنفيذ الأشغال**

عقدت الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة مع شركة (...ANT) الصفقة رقم (63/SNRT/2009) لإنجاز أشغال تزويد وإنشاء عمودين بمركز إيزفت بالرشيدية وفوكو بكلميم، بمبلغ 7,19 مليون درهم.

ونظرا لمعاينة عدم تنفيذ الصفقة، وبعد إنذارين بدون جواب، اضطرت الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة إلى إكمال المشروع عن طريق عقد صفقة جديدة مع مقاول جديد، وذلك عل نفقة شركة (...ANT).

وتم إنجاز تقارير من طرف LPEE لتحديد الوضعية واستئناف الأشغال في إطار طلب عروض جديد.

في هذا الصدد، عمدت الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة إلى تعليق مبلغ 379,50 051 4 درهم لتغطية قيمة الصفقة الثانية.

علاوة على ذلك، يجب التوضيح على أن الضمانات المؤقتة والنهائية غير مطلوبة لزوما في نظام اقتناء السلع والخدمات الخاص بالشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة.

ومن أجل الحفاظ على مصالحها، ارتأت الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة ضرورة الاشتراط في جميع الصفقات للضمانات المؤقتة والنهائية قيمتها 3% من المبلغ الإجمالي للصفقة.

3. تدبير التزويد بالكهرباء من أجل تشغيل محطات البث

➢ **مشاكل مرتبطة بربط المحطات بالكهرباء**

في هذا السياق يجب التذكير بالصعوبات التي واجهتها الشركة لكهربة المراكز منها:

- التأخر في أداء مصاريف المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب،
- استنفاذ مصادر المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب لإشباع حاجياتها من القوة المطلوبة من طرف الشركة ما بين مرحلة الدراسة التي يقوم بها المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب ومرحلة إنجاز المشروع،
- عدم ملاءمة بطائق "نور" للكهربة المؤدات مسبقا

➢ **تراكم الفواتير غير المؤداة وانقطاع التيار الكهربائي**

يجب التذكير أن فواتير الكهرباء يتم إيداعها بمكتب ضبط الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة فيتم تحويلها إلى مديرية الصفقات، التي تقوم بتوجيهها إلى المديريات المعنية من أجل التدقيق والمصادقة.

لم تكن هناك أي انقطاعات، ما عدا اثنين بمواقع بعيدة.

فيما يخص إشعارات قطع التزود بالكهرباء، فإنها ترجع أساسا إلى:

- التأخر في الأداء،
- فواتير مؤدات من طرف الشركة ولم يتكفل بها المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب،
- عدم توصل الشركة بالفواتير.

ولمعالجة هذا الخلل وتصفية الوضعية الدائنية المتعلقة بالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، تم عقد عدة اجتماعات إلى جانب تبادل مراسلات إلكترونية أسفر عن إعداد فواتير موحدة، تم أداؤها في الآجال.

4. تدبير مشاريع توريد وتركيب وتشغيل المعدات وأجهزة البث

➢ **تأخر ملحوظ في إنجاز صفقات المعدات**

فيما يخص الصفقة رقم 51/SNRT/11: يفرض دفتر الشروط الخاصة أن تكون معدات القياس على نفقة المورد تفاديا لأي نزاع، حيث إن هذا الأخير يوفر المعدات الجاهزة والتي له الخبرة في مناولتها وبهدف تفادى الشركة كل المشاكل التقنية التي من المحتمل وقوعها عند الاستعمال. ومع ذلك، يقام التسلم المؤقت بحضور ممثلي صاحب المشروع الذين يسهرون على القياس الجيد، وفي حالة وقوع تناقض، يمكن استعمال أدوات الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة للتأكد.

منذ سنة 2014، والشركة تعي في الوقت المناسب تواجد الترددات وتقوم بمجهودات كبيرة للتواصل مع الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري ستة أشهر قبل بداية المشاريع وذلك تفاديا لأي تأخير. إن اقتناء الترددات لا يقتصر فقط على الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري بل يتعداها إلى مؤسسات أخرى كالوكالة الوطنية لتقنين المواصلات والاتحاد الدولي للمواصلات. فعلى سبيل المثال، تعيين الترددات على مستوى المواقع المتواجدة في الحدود تتطلب اللجوء إلى الاتحاد الدولي للمواصلات، الشيء الذي يستغرق وقتا طويلا لضرورات التنسيق الدولي. تم توقيف الصفقتين بسبب التأخر في تمديد LC وليس بسبب عد توفر المحلات أو كهربة المواقع (القصيبة وطنجة المدينة وزاوية الشيخ) التي كانت متوفرة منذ أن كان البث التناظري عبر VHF وكذا FM.

وبهدف الاستعمال الجيد للمعدات، تم الرفع من الطاقة بالنسبة للقصيبة ووضع ملجأ (shelter) بطنجة المدينة.

فيما يخص الصفقة 29/SNRT/2014: تخص 50 موقعا، 46 منهم تم تجهيزها وتشغيلها في الآجال المحددة، باستثناء موقع ولاد غانم الذي لا زال في طور الإنجاز حيث تم تسلم المعدات بموقع سيدي بونوارة نظرا للحالة المتدهورة للموقع، وهو ما سيمكن من تغطية جماعتي الوليدية وولاد غانم.

بخصوص الصفقة رقم 30/SNRT/2014: تخص 23 موقعا. فإن جميع التجهيزات تم تثبيتها وتشغيلها في الآجال المحددة.

بخصوص الصفقة رقم 33/SNRT/2014: فقد تم إعداد دراسة من طرف القسم المختص تم على إثرها إطلاق طلب العروض رقم 19/ SNRT /2014 حيث لم ينص هذا الأخير على إجراء خبرة للأعمدة التي ستسند عليها الأجهزة الجديدة للبث بمواقع إيزفت وجبل الحديد وسيدي بونوارة وآسفي. ولهذا فأثناء إنجاز المشروع وحفاظا على السلامة، كان من الضروري الاستعانة بخدمات LPEE لإجراء خبرة على إثره تم إصدار أمرين بالخدمة رقم 4 ورقم 6 (التوقف) في انتظار إعادة تهيئة الأعمدة طبقا للتوصيات الواردة في تقارير خبرة LPEE.

بخصوص الصفقة رقم 41/SNRT/2014: المخصصة لكهربة 3 مواقع، تم تشغيل مواقع كاف الغار وبابيط عكس موقع تيزي نخطاب الذي بلغت فيه نسبة الأشغال 98% حيث لم يتم ربط الموقع بالتيار المتوسط نظرا لتعرض أحد الجوار وإيقافه للأشغال. النزاع رائج أمام المحكمة الابتدائية بتاركيست.

➢ **تغيير مواقع تركيب التجهيزات**

تم إنجاز الصفقات المذكورة في إطار الانتقال إلى التلفزة الرقمية الأرضية. وكانت المواقع المبرمجة (للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة و2M) تبث بثا تناظريا ب UHF.

تم تنفيذ التسلم المؤقت لهذه الصفقات طبقا لموضوعها وتبعا لمقتضيات دفتر الشروط الإدارية العامة بتاريخ 4 مايو 2000.

اتخذ قرار الانتقال بتاريخ 6 يونيو 2017 بعد التسلم المؤقت وعدم تمديد مدة التنفيذ بعد معاينة عدم استغلال المواقع موضوع الانتقال تفاديا لتآكل التجهيزات بسبب الرطوبة ونقص الصيانة وتفاديا لبرمجة مواقع جديدة بالنسبة للمشاريع المقررة سنة 2017، وإلا ستكون الشركة ملزمة باقتناء معدات جديدة TNTوFM والتخلي عن المعدات المقتناة في إطار الصفقات المذكورة أعلاه على سبيل المثال. وذلك من أجل الاستخدام الأمثل للموارد وتلبية حاجيات التغطية بالجماعات التي تم نقل مواقعها.

فيما يتعلق بالصفقتين المتعلقتين بالانتقال إلى التلفزة الأرضية الرقمية، رقم 36/SNRT/2014 و23/SNRT/2014:

- محطات 2M: تتواجد محطات غيغو وتاغازوت وتيمولاي وعين زهرة داخل نفود جماعات لم تقبل إيواء المعدات. هذا الحادث لم تتم إثارته في وقت إعداد دفتر الشروط الخاصة.
- محطات الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة:
- أغبالو نكردوس إقليم الراشيدية مزودة بطاقة شمسية غير كافية. انطلق مشروع الكهربة في يوليوز 2014 وهو في طور التنفيذ.
- كراندو إقليم الراشيدية: كان مشتغلا إلى أن تم نقلها بعد وضع أجهزة إرسال TNT في الخدمة بمركز إيزفت الذي يغطي الجماعة المذكورة.
- ولاد غانم (إقليم الجديدة): كان يشتغل للبث التناظري وعرف حادث تخريب بين مرحلتي الشروع في الأشغال والتنفيذ. وقد تم التخطيط لإنشاء محطة ملائمة للبث بجماعة ولاد غانم تغطي جماعتي الواليدية وولاد غانم.
- تاكزيرت (إقليم بني ملال) كان يشتغل للبث التناظري وهو موقع مملوك للخواص ومستغل من طرف الشركة بموجب محضر بين الجماعة وصاحب الأرض. وبعد تعرض هذا الأخير وعرقلة أشغال البناء، تم نقل المحطة إلى موقع لـ2M ببني ملال لتغطية مناطق غير مغطاة في طور الإنجاز.
- تاكا تيسوفرا (إقليم ميدلت) مزودة بطاقة شمسية غير كافية. انطلق مشروع الكهربة في 2013/03/11 وهو في طور التنفيذ النهائي بعد أن عرف بعض التأخير. وقد تم التخطيط بأن تصبح هذه المحطة رئيسية وأن تبث بقوة كبيرة (TNT وFM) ابتداء من السنة المقبلة.
- تامانار (إقليم الصويرة): ضعف التيار الكهربائي.

فيما يخص الصفقة رقم 36/SNRT/2014، تمت عملية الانتقال بعد مرحلة التسلم المؤقت من طرف المورد نفسه وتم تضبيط قنوات البث دون تكاليف إضافية

وفيما يتعلق بالصفقة رقم 23/SNRT/2014 وبعد التسلم المؤقت بتاريخ 2016/04/23، يتم حاليا إنجاز عملية النقل عن طريق سند الطلب رقم 18000135CL (مصادق عليه بتاريخ 2018/09/24)، وذلك للحفاظ على مصالح الشركة بتطبيق الحد الأقصى للغرامة (10%)، ولم يتقدم المورد للتسلم النهائي لحد الساعة (والمقرر يوم 2017/04/23) رغم الرسائل الموجهة إليه.

يعود سبب النقل إلى أن أجهزة الإرسال (صفقات رقم36/SNRT/2014 و23/SNRT/2014) لا يمكنها البث دون أنظمة TV/UHF موضوع الصفقة رقم 25/SNRT/2014. وقد تم إنجاز النقل عن طريق سند الطلب رقم 17000170 CL مصادق عليه بتاريخ 2017/10/17 بعد التسلم النهائي للصفقة رقم 25/SNRT/2014 بتاريخ 2017/10/09.

ولوضع المواقع الجديدة في الخدمة، تم نقل أنظمة الالتقاط التي تم تثبيتها وتسلمها دون استغلالها في اتجاه 6 مراكز: عين الشاير وعين شواطر ولمسييد وتندرارة وولاد هلال وتطوان. ولإتمام بث TNT تم نقل معدات تمارة إلى مواقع أكسال ولمسييد وتطوان.

وفيما يخص المراكز الثمانية للشركة (تجهيزات مأخوذة من مركز تمارة ومثبتة من طرف المقاول): ميدلت ويازانن وأورير وتامري وتاليوين وأركانة وأكنول وأغبالة. عند تنفيذ هذه الصفقة: تبين أن أنظمة الالتقاط المخصصة لثمانية مراكز لـ2M (واويزغت ومريرت والقصر الصغير وفريطيسة وفم لحسن وعقا وأومانة وتزارين) يمكن إعادة استعمالها فقط بتغيير بعض أجزاء المعدات و ليس تغييرا كاملا لأنظمة الالتقاط موضوع الصفقة رقم 25/SNRT/2014.

وتم تخزين باقي أنظمة الالتقاط بتمارة. وبعد تزويدها ببعض الملحقات كانت متوفرة بالمخزون، تم تثبيتها مجانا من طرف المورد على مستوى المراكز الثمانية للشركة.

➢ **أداء إتاوات عن استغلال ترددات خاصة بمحطات غير مستغلة**

طبقا لدفتر تحملات الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، خاصة المادة 199، لا يمكن تشغيل موقع للبث إلا بعد الحصول على قرار التعيين من طرف المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري بناء على طلب كتابي للشركة.

بصفة عامة، كل انتقال مقرر من طرف مديرية البث للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة يقام بتنسيق مع المديرية العامة للهيئة العليا للاتصال السمعي البصري بهدف الحث على المحافظة على نفس القنوات المعينة للمواقع الأصلية. وبالتالي لا تقام الفوترة إلا بعد قرار التعيين الذي بدوره لا يتم إصداره إلا بعد طلب كتابي من الشركة تبين فيه أن الموقع جاهز للتشغيل. في هذا الصدد، الترددات التي تم فسخها تتعلق بالمواقع الآتية: تيمولاي وعين زهرة وتوفليحت وتاكزيرت.

➢ **مشاكل مرتبطة بخدمة التسيير عن بعد (télégestion)**

نفذت الصفقة رقم 77/SNRT/2011 بأكملها وطبقا للمعايير المتعامل بها وتم حل مشاكل التواصل بين المواقع وقاعة الوصلات الهرتزية. تم أداء الكشوفات بعد أن ثبتت وشغلت المعدات طبقا لشروط الصفقة.

➢ **غياب مخطط مديري للصيانة**

إن إجراءات الصيانة المعروفة والمسطرة، موضوعة رهن إشارة المسؤولين الجهويين إلا أن النقص الحاصل في الموارد البشرية المؤهلة في بعض المراكز والمصالح الجهوية يحول دون التطبيق السليم لها.

➢ **عدم تتبع مصير المعدات المتلاشية والمسحوبة**

تم إرسال لائحة المتلاشيات إلى مصلحة الجرد لإحصائها في أفق تفكيكها وإيداعها في مركز الإرسال المعني إلى حين التخلص منها من طرف المصلحة المختصة.